محاضرات في المرافعات المدنية

اعداد/ المدرس طارق عبد العزيز عمر

المحاضرة الثانية /اهداف قانون المرافعات.

يلجأ الناس الى القضاء من اجل الحصول على الحماية القضائية بذلك تكون هنالك خصومة قضائية يكتنف الحق فيها المجهولية وعدم الاستقرار وبصدور الحكم القضائي الحاسم للنزاع يتقرر الحق وينفذ ولهذ يجب ان يحصل طالب الحماية القضائية على حقه دون ضرر يصيبه او تأخير ومن اجل ذلك وضع المشرع اهداف لقانون المرافعات تضمن القضاء العادل الناجز وهي:-

أو لا /تبسيط الشكلية في العمل القضائي

ثانيا/ العمل عل تحقيق القضاء العادل الناجز

ثالثًا/ منح القاضي دورا إيجابي في العمل القضائي

أو لا /تبسيط الشكلية في العمل القضائي.

الشكلية في الإجراءات القضائية قديمة جدا حيث تعود جذورها للقانون الروماني الذي يسوده التفكير الوثني في بدايته وكان ينظر للعمل في مظهره المرئي وكان الفقه كايوس قد حدد صفات الدعاوي في القانون الروماني بثلاث وهي :-

أولا: -الرمزية ويعني ان أساليب الدعاوي خاضعة لالفاظ ومراسيم محددة ذات طابع قدسي يترتب على عدم مراعاتها بطلان الدعوى .

ثانيا القانونية: - ويعني ان الدعاوي التي تقبل امام القضاء محددة سلفا في القانون و لا يقبل غير ها .

ثالثا: -القضائية وهي السمة الملازمة للدعاوي القانونية أي خضوعها للنظام القضائي الخاص. ويضرب كايوس مثلا على الشكلية في القانون الروماني بان شخصا قد خسر دعوى لانه بدلا من ان يذكر دعوى قطع الأشجار رفعها بدعوى قطع الكروم ولكن هذه الشكلية خفت في القانون الروماني بتطور الدولة الرومانية بعد العصر العلمي وبعدها امتدت الشكلية للقانون الفرنسي باعتباره امتداد للقانون الروماني وتاثرت القوانين العربية بالقانون الفرنسي ولذلك تسربت اليها الشكلية.

ولذلك فقانون المرافعات المدنية ينظم شكلية الحماية القضائية وتطبيق القانون الموضوعي غايته، فهو يحدد بيانات عريضة الدعوى وعريضة التبليغ وعريضة الطعن ويرتب على النقص في البيانات بطلان الاجراء القضائي.

اما في الشريعة الإسلامية فلا توجد مثل الشكلية الموجودة في القانون الروماني والفرنسي والقوانين الحديثة فالدعوى تقبل امام القضاء ما دامت قائمة على مصلحة مشروعة ولذلك تتم الإجراءات القضائية بالسهولة واليسر وقلة التكاليف والسرعة في الحسم ،الا انه بسبب تطور الحياة تتعقد العلاقات وصعوبة الاثبات سيتوجب وجود الشكلية في الإجراءات القضائية التي تضمن حقوق الناس وليس ضياعها.

انتقادات الشكلية: - تنتقد الشكلية باعتبارها جملة من العراقيل امام المواطن عند المطالبة بتوفير الحماية القضائية فتؤدي الى البطء في الإجراءات وزيادة التكاليف واللجوء الى وسائل بديلة لحسم المنازعات وهذا ما يؤدي الى عدم استقرار الحقوق .

مسوغات الشكلية -

1-تحقق الشكلية النظام القانوني في حركته الدائمة لتوفير الحماية القضائية مما يشيع الثقة فيه.

2-ضمان صحة وعدالة الإجراءات القضائية.

3-يمنع تحكم القاضي وانحيازه.

4-يضع حدا لكيد وتعسف الخصوم.

ثانيا: - العمل على تحقيق القضاء العادل العاجل :-

يعرف العدل بانه إعطاء كل ذي حق حقه وبالتالي هذا الحق يجب ان يصل الى أصحابه في اقرب وقت والوقت هو المعقول في حسم الدعاوي ولا يفوت على صاحب الحق منفعة اوربح او يصيبه خسارة بسبب البطء في الإجراءات ولذلك يعتبر العدل محور حياة الانسان فبدونه يفقد الثقة بالقضاء ويهمل واجباته ومن اجل ذلك يجب ان يحصل صاحب الحق على حقه في الوقت المعقول لحسم الدعاوي والا بقاء الحق غير مستقر فترة طويلة يقلل قيمته كثيرا ويصيب صاحبه بخسارة ولذلك البطء في إجراءات العدالة يصيب الافراد بخسارة وبالتالي يصيب المجتمع بعدم الاستقرار مما يضعف التنمية ويقلل دخل الفرد.

ثالثًا:-منح القاضي دورا إيجابيا في العمل القضائي:-

ويقصد بالدور الإيجابي هو تدخل القاضي بحياد دون انحياز لاحد الخصوم في توجيه الدعوى لتعجيل حسمها وفقا للقانون بما يضمن تحقيق العدل الحقيقي وهنا يبرز دور ضمير القاضي في تحسس الحق وبدون دوره الإيجابي لا يستطيع ذلك.

اما الدور السلبي فلا يتدخل القاضي في توجية الدعوى بل يكون للخصوم فقط حق توجيهها كما لا يضمن معه كيد وتعسف الخصوم والمماطلة ولذلك فقد تطور النظر للحق بان له وظيفة اجتماعية مما يتيح للقاضي دورا إيجابيا واسعا في توجيه الدعوى وتحقيق ادلتها وصولا للعدل الناجز وهذا قائم على مرتكزين هما:-

1-تقدير المشرع لأهمية دور القاضي فهو يضطلع بأهم مشكلة في حياة الانسان الا وهي العدل.

2-منح المشرع القاضي السلطة الواسعة لتحقيق العدل فله السلطة في الموازنة بين مركز الخصوم في الدعوى فياخذ بيد الطرف الضعيف موضحا سير الدعوى وموضوعها مما يسهل على الخصوم سرعة حسمها وهذا لايعني انحياز القاضي لاحد الخصوم ليساعده في كسب الدعوى بل توجيه الخصوم للوصول للحقيقة باقرب وقت.

## المراجع:-

- 1- آدم وهيب النداوي / المرافعات المدنية.
- 2- القاضى عبد الرحمن العلام / شرح قانون المرافعات المدنية.
  - 3- القاضي مدحت المحمود / شرح قانون المرافعات المدنية.